

Distr.: General
2 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢١٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ويتضمن معلومات عن الإجراءات المتخذة وفقاً لهذا القرار. ويركز التقرير على الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى أهم التطورات منذ عام ٢٠٠٢.

ولتحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير لأنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، ما فتئت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تطبق بصورة منتظمة نهجاً إقليمياً ودون إقليمي من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق التكميلية، لا سيما عن طريق إنشاء أطر إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، متبينة التركيز دون الإقليمي حيثما كان ملائماً، وعن طريق إيفاد ممثلين إقليميين ودون إقليميين إلى أماكن العمل الخارجية، وإبرام اتفاقات تعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية، وتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة، ورعاية أو تنظيم مشاورات وحوارات.

* A/59/150.

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢١٠/٥٧، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن حالة الترتيبات الإقليمية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وأن يقدم اقتراحات وتوصيات ملموسة حول السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وأن يضمن التقرير نتائج ما اتخذ من إجراءات لمتابعة تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - ويركز هذا التقرير على الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى أهم التطورات منذ عام ٢٠٠٢، حين قدم الأمين العام إلى الجمعية العامة التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/57/283).

ثانياً - الاستراتيجيات الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

- ٣ - يتوقف إحراز التقدم في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في المقام الأول على الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني - وهي الإجراءات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان تطبيقاً كاملاً. بيد أنه لأجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير على الصعيد الوطني لأنشطة الأمم المتحدة، ما فتئت المفوضية تطبق بصورة منتظمة نهجاً إقليمياً ودون إقليمياً من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل والطرق التكميلية تشمل بوجه خاص ما يلي:

- (أ) دعم إنشاء الأطر الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛
- (ب) اتباع تركيز دون إقليمي حيثما كان ملائماً؛
- (ج) إيفاد ممثلين إقليميين ودون إقليميين إلى مراكز العمل الخارجية؛
- (د) إبرام اتفاقات تعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإقليمية؛ وتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة، ورعاية أو تنظيم مشاورات وحوارات.

- ٤ - وأنشأت حكومات المنطقة في طهران في عام ١٩٩٨ إطار التعاون التقني الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو أول ترتيب من نوعه، وذلك عندما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الدعائم الأربعة للإطار، وهي: (أ) وضع خطط عمل وطنية في ميدان حقوق الإنسان؛ (ب) إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية؛ (ج) تشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ (د) وضع استراتيجيات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. واعتمد

في الدوحة في آذار/مارس ٢٠٠٤ أحدث برنامج عمل مدته سنتان ضمن إطار التعاون التقني.

٥ - وفي عام ١٩٩٩، اعتمدت عدة حكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إطار كيتو للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي يركز أيضا إلى الأعمدة الرئيسية الأربعة المذكورة أعلاه، فضلا عن عمود خامس يتعلق بحماية المجموعات الضعيفة. وتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة في أوروغواي في عام ٢٠٠١ بالنسبة لمنطقة ميركوسور (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)، وفي بيرو بالنسبة لمنطقة الأنديز وفي الأرجنتين بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ككل، وذلك كجزء من تنفيذ إطار كيتو.

٦ - وأكد المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية المعقود في دوبروفنيك، بكرواتيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بالاشتراك مع حكومة كرواتيا، واللجنة الأوروبية، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأهمية الخاصة لتقديم الدعم للمجتمعات المدنية الحديثة العهد في أوروبا الشرقية، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ولتعزيز الصلات بمعايير الأمم المتحدة وآلياتها ووضع خطط وهياكل أساسية وطنية لحقوق الإنسان فضلا عن أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٧ - وفي أفريقيا، تُركز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جهودها في المقام الأول على تطبيق نهج دون إقليمي في الجنوب الأفريقي وفي وسط أفريقيا وشرقها وغربها. وشرعت في إجراء مشاورات وحوارات بشأن المسائل ذات الأولوية مع الحكومات ومختلف قطاعات المجتمع الأفريقي، بما في ذلك السياسيون والمحامون، والأكاديميون ومؤسسات المجتمع المدني. وأسفر الحواران الإقليميان الأفريقيان، الأول المعقود في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والثاني المعقود في أروشا بـتنزانيا في أيار/مايو ٢٠٠٢، عن نتائج ملموسة، كما وفرا توجيهات للحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وأديا إلى إقامة روابط أفضل مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى.

٨ - ووضعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مشاريع تعاون مع عدد من البلدان العربية، وحددت عدة قضايا رئيسية موضع اهتمام مشترك، بما في ذلك التوعية بحقوق الإنسان، والربط الشبكي والتدريب في مجال المجتمع المدني، والحاجة إلى ترجمة المواد التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى اللغة العربية. ويجري حاليا تنفيذ مشروع إقليمي مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن هذه القضايا. ويستحق الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذكر بصفة خاصة لكونه مجهدا يبشر بالخير ويتمتع بدعم كبير من المفوضية.

٩ - وتقدم المفوضية الدعم للأمانات الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية. وتركز استراتيجية الشراكة هذه فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية على إنشاء الشبكات الإقليمية وتعزيزها، وتوفير الدعم ليس فقط للاجتماعات السنوية للشبكات الإقليمية، بل وكذلك للمبادرات الجوهرية، مثل احترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب (المكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ونيبال في شباط/فبراير ٢٠٠٤)، وتقنيات التحقيق (سري لانكا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وحقوق الشعوب الأصلية (كولومبيا في آذار/مارس ٢٠٠٤)، ومنع التعذيب (الأرجنتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

إيفاد ممثلين إقليميين ودون إقليميين إلى مراكز العمل الخارجية

١٠ - بدأت عملية إيفاد المفوضية لممثلين إقليميين مؤخرًا بإنشاء وجود لها في منطقتين دون إقليميتين (منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في برتوريا ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ياوندي)، وكذلك في اللجان الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وغرب آسيا وأفريقيا. ويتيح إيفاد ممثلي المفوضية الإقليميين ودون الإقليميين إلى سانتياغو وبانكوك وبيروت وأديس أبابا إقامة علاقات عمل أوثق مع الدول، ومع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

ترتيبات التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الإقليمية

١١ - ما فتئت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تركز أساسًا في عملها على إقامة علاقات جديدة لا سيما مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية. وأبرمت عددًا من مذكرات التفاهم خلال السنوات القليلة الماضية مع مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية، ومنذ وقت أقرب عهدًا، مع جامعة الدول العربية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٢. وأسفرت هذه الترتيبات عن جهود تعاونية عملية ملموسة لتيسير دمج حقوق الإنسان ووضعها في صلب برامج عمل شركاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثا - الأطر الإقليمية

ألف - أفريقيا

١٢ - يقع الترتيب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أفريقيا على مستويين. أولا دعم الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز نظامه لحقوق الإنسان، وثانيا التمثيل دون الإقليمي من أجل تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان.

١٣ - فعلى المستوى الأول، تدعم المفوضية أمانة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في وضع برنامج لتسهيل إدماج قضايا حقوق الإنسان في صلب سياساتها وأنشطتها؛ وفي حملتها من أجل التصديق على بروتوكول إنشاء محكمة أفريقية؛ ومن أجل إكمال عملية اعتماد البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة. وقد اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بروتوكول حقوق المرأة في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتساعد المفوضية أيضا على مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في أفريقيا في عمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، من خلال تقديم منح وزمالات. وبخصوص برامج الاتحاد الأفريقي الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان، تشارك المفوضية في برامج بناء القدرات المصممة من أجل تحقيق تعميم المراعاة الفعلية لحقوق الإنسان في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآليات الأفريقية لاستعراض الأقران على مختلف المستويات.

١٤ - وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، دعمت المفوضية تنظيم المؤتمر الوزاري الأفريقي الثاني المعني بحقوق الإنسان، الذي عُقد في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٣. وترأس نائب المفوض السامي آنذاك وفدا من الخبراء الأفريقيين من المجتمع المدني ومؤسسات البحوث ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية للمشاركة في المؤتمر. كما يسرت المفوضية عقد الاجتماع التحضيري للمنظمات غير الحكومية، المعقود في نيروبي، وإعداد أوراق معلومات عامة للمؤتمر.

١٥ - ولا تزال اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة الأفريقية)، باعتبارها أقدم هيئة تعاهدية في أفريقيا، تحصل على مساعدات جوهريّة وفنية من المفوضية من خلال عملية للتعليم من الأقران، تنطوي على تبادل للموظفين ومشاركة أعضاء اللجنة الأفريقية في اجتماعات الهيئات التعاهدية التابعة للأمم المتحدة. وقد أسهم ذلك في تحسين طرائق عمل اللجنة وتعاونها من تلك الهيئات المنشأة بمعاهدات.

١٦ - وفضلا عن ذلك، واستجابةً لطلب من اللجنة الأفريقية، سهلت المفوضية تنظيم معتكف لأعضاء اللجنة، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في أديس أبابا. وصُمم المعتكف ليوفر فرصة لتمحيص عمل النظام الأفريقي لحقوق الإنسان وتقديم اقتراحات عملية من أجل تحسين طرائق عمل اللجنة وإجراءاتها وتعزيز أمانتها.

١٧ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، نظمت المفوضية اجتماعا استشاريا إقليميا للخبراء بشأن حقوق الإنسان والتكامل الإقليمي في أفريقيا بالتعاون مع مركز ليغون للشؤون الدولية في أكرا. والتقى في الاجتماع ٤٦ مشاركا من مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا، فضلا عن ممثلي المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

١٨ - وعلى المستوى دون الإقليمي، شكلت مكاتب المفوضية في الجنوب الأفريقي ووسط أفريقيا وشرقها مراكز التنسيق الرئيسية لمراعاة حقوق الإنسان وإدماجها في أنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وفي عمل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، مما يسهل تقديم المساعدة التقنية، وتعزيز القدرات على المستوى الوطني، وتنفيذ استنتاجات وتوصيات الهيئات التعاهدية وآليات لجنة حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق المكاتب، من خلال علاقتها بالجماعات الاقتصادية دون الإقليمية، مسؤولية تسهيل الاستجابات دون الإقليمية للمسائل ذات الطابع العابر للحدود. وكذلك تقوم المكاتب الإقليمية برصد التطورات في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، مما يساعد على صقل برامج المفوضية وزيادة صلاحيتها وفائدتها للجهات الإقليمية.

١٩ - وقد لعب المكتب الإقليمي في أديس أبابا دورا هاما جدا في الحوارات الإقليمية التي أجريت ضمن عملية الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي والحكم الرشيد وسيادة القانون. وتكشف أن قدرة المكتب على التفاعل تفاعلا وثيقا مع الجهات الإقليمية الرئيسية لها فائدة لا تقدر، كما أن وجود مكتب إقليمي في أديس أبابا أدى إلى تركيز الاهتمام دوما على حقوق الإنسان، مما يسهل إدماج حقوق الإنسان في رؤيا القارة. وتعاون المفوضية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يتيح لها الفرصة لصقل نهجها المفاهيمي واختبار الأساليب والأدوات الكفيلة بتشجيع التنمية المستندة إلى الحقوق. وفي عام ٢٠٠٣، شارك المكتب الإقليمي في التخطيط للمنتدى الإنمائي الأفريقي، وأسهم إسهاما ذا شأن في التقرير المتعلق بالإدارة الرشيدة في أفريقيا. كما يقوم المكتب بنشر مؤلفات مناسبة عن النهج القائم على الحقوق في التنمية، ونظم حلقة عمل بالتعاون مع المركز الأفريقي المعني بالشؤون الجنسانية والتنمية.

٢٠ - وقد اضطلع المكتب الإقليمي في أديس أبابا، في سياق بلدان شرقي أفريقيا التي يغطيها، بأنشطة مختلفة في كينيا وأوغندا وجيبوتي وتنزانيا وإثيوبيا وإريتريا، بما في ذلك تسهيل تكوين مجموعة تنسيقية لحقوق الإنسان ضمن الفريق القطري للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٣ نفذ المكتب برامج تتضمن التدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية ووضع كتيبات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بتعاون وثيق مع وكالات أخرى وشبكة من منظمات المجتمع المدني.

٢١ - وفي عام ٢٠٠٣، نفذ المكتب الإقليمي في الجنوب الأفريقي ثلاث حلقات عمل لثلاث مجموعات من البلدان في مجال 'تنفيذ معايير حقوق الإنسان' (أمباباني، ملاوي، من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، و 'حقوق الإنسان وأساليب الحكم' (موريشيوس من

١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، و'إسهام المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الجنوب الأفريقي' (بريتوريا، ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، وذلك بتمويل مشترك بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستفاد من الحلقات حوالي ٢٠٠ مشارك من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة.

٢٢ - وقد حقق نهج التجميع القطري المتبع في الأنشطة المذكورة أعلاه اقتصاداً في التكلفة ويسر تبادل التجارب داخل مجموعات البلدان التي تعيش نفس الواقع أو المستعدة للتعلم من أفضل الممارسات في منطقتها ولإنشاء شبكات. وكان الخبراء والأشخاص المرجعيون ينتمون إلى مؤسسات البحوث في مجال حقوق الإنسان داخل المنطقة، التي لديها دراية بالنظريات والممارسات في مجال حقوق الإنسان. وقدمت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقون المقيمون، سواء في البلدان المشاركة أو البلدان المضيفة، دعماً يستحق الإشادة في إعداد هذه الحلقات وتسهيلها.

٢٣ - وإضافة إلى حلقات العمل هذه، استطاع مكتب الجنوب الأفريقي تقديم مشورة تقنية ومساعدة محدودة للشركاء - مثل أمانة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والحكومات الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الأكاديميين والمؤسسات الدينية والثقافية وشركات القطاع الخاص.

٢٤ - ويواصل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، في معرض تنفيذ ولايته، تنفيذ برامج وأنشطة لمساعدة الأمم المتحدة في مهمتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان، والمبادئ والقيم الديمقراطية في المنطقة.

٢٥ - وخلال السنوات قيد الاستعراض، نُظمت حلقات عمل وحلقات دراسية دون إقليمية لصالح كبار الزعماء والناشطين في ميدان حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني، تركز في جملة أمور على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والجوانب المتصلة به من إقامة العدل، وعلى الأخص في مجال القضاء العسكري، وتثقيف العاملين في وسائط الإعلام في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، وحقوق الأقليات والفئات المستضعفة (النساء والأطفال) في وسط أفريقيا.

٢٦ - وعملاً بمذكرة التفاهم الموقعة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قدم المركز دون الإقليمي المساعدة التقنية لأمانة الجماعة الاقتصادية بهدف تعزيز قدراتها التحليلية

وتحسين قدرة الآلية دون الإقليمية للإنذار المبكر على العمل. كما أن المؤسستين تقومان بأنشطة مشتركة ذات طبيعة دون إقليمية.

٢٧ - وفي غرب أفريقيا، كثفت المفوضية مناقشاتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية إنشاء وجود دون إقليمي من شأنه أن يساعد على وضع وتنفيذ إطار لحقوق الإنسان في المنطقة.

٢٨ - وقدمت المفوضية الدعم لأمانة اللجنة التنسيقية للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢ من قبل المؤتمر الإقليمي الرابع للمؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان.

باء - المنطقة العربية

٢٩ - أنشئ المكتب الإقليمي للمنطقة العربية في بيروت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ عملاً بمذكرة إعلان نوايا وقعت بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، كجزء من الاستراتيجية العامة الرامية إلى تمكين المفوضية من الاستجابة على نحو أنسب وأكثر تركيزاً لاحتياجات كل من البلدان العربية في مجال حقوق الإنسان. وشملت ولاية المكتب العمل مع الحكومات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتصديق على الصكوك الدولية، وتحقيق اتساق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، وتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، وتقديم المساعدة للمسؤولين في دوائر القضاء والشرطة والحكومة بشأن سيادة القانون وحقوق الإنسان.

٣٠ - ويعمل المكتب على تشجيع تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتوفير الدعم للإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. كما يجري تقديم مساعدة تقنية أو خدمات استشارية، خاصة فيما يتعلق باستخدام المبادئ التوجيهية للمفوضية (المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر، وبالاتجار، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمشردين داخلياً، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني)، وكذلك فيما يتعلق بالأدوات المنهجية مثل سلسلة كتيبات التدريب المهني.

التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في دمج حقوق الإنسان في البرامج والأنشطة المتعلقة بالتنمية وتعزيز النهج القائم على الحقوق

٣١ - يلتزم المكتب الإقليمي في بيروت بنشر الوعي بين أعضاء الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن توصيات محددة لهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بهدف إدماجها

على نحو أفضل في برامجها، وفي التقييمات القطرية المشتركة وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعملا على تعميم مراعاة حقوق الإنسان، يقوم الممثل الإقليمي بدعم إنشاء أفرقة عمل مواضيعية لحقوق الإنسان داخل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ويقدم إليها المشورة بشأن أولويات حقوق الإنسان.

العمل مع منظمات المجتمع المدني من خلال بناء القدرات والتدريب، والمشاركة في الأنشطة الوطنية والإقليمية وتزويد المنظمات غير الحكومية بالوثائق

٣٢ - تمكنت المفوضية نتيجة لعمل مكتبها الإقليمي، من تعزيز شراكاتها خارج منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع المنظمات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٢، تم التوقيع على مذكرة إعلان نوايا بشأن التعاون في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بين المفوضية وجامعة الدول العربية. وعملا بهذه المذكرة، نظمت المفوضية دورة تدريبية لمدة أسبوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ لموظفين من أمانة جامعة الدول العربية. وكان الهدف من الدورة تعزيز علاقات العمل بين المنظمين، وإيجاد تفهم أفضل لعمل المفوضية بين موظفي جامعة الدول العربية، وإطلاعهم على صكوك وآليات حقوق الإنسان الدولية.

٣٤ - وفي إطار التعاون بين المفوضية وجامعة الدول العربية، يتم التركيز بشكل كبير على التقدم المحرز في مجال الميثاق العربي لحقوق الإنسان. لذلك أنشأت المفوضية لجنة مؤلفة من خمسة خبراء من قطر وتونس والمملكة العربية السعودية ومصر والجزائر، ليقدموا تعليقاتهم حول مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي وضعت له لجنة حقوق الإنسان العربية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عقد الخبراء سلسلة من الاجتماعات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، وقدموا توصياتهم إلى اللجنة العربية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة النص الجديد، الذي يعكس العديد من التوصيات التي قدمها الخبراء. واعتمد أخيرا النص النهائي للميثاق مؤتمر القمة العربية، المنعقد في تونس يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. ورغم الشواغل المتعلقة ببعض أجزاء الميثاق، فإن الوثيقة الحالية تشكل تحسينا رئيسيا للنص الذي كان قد وضع في عام ١٩٩٤ لأنها تعالج قضايا معينة مثل حالات الطوارئ، والمحاکمات العادلة، والرق، والعنف الجنسي، والعجز، والاتجار غير المشروع، كانت قد أغفلت أو لم تتم صياغتها جيدا في النسخة الأولى. وتنشئ الوثيقة الحالية أيضا آلية رصد واعدة تماثل ميثاق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي أعقاب اعتماد الميثاق العربي مؤخرا، تنوي المفوضية وضع برنامج تعاون فني أوسع بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بهدف تعزيز قدراتها في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المفوضية المشاورات التي بدأتها مع أمانة جامعة الدول العربية بدعوة كبار الموظفين للمشاركة في المؤتمرات والأنشطة التي تنظم في المنطقة العربية.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظمت المفوضية في دمشق حلقة تدريب دون إقليمية للمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية والمعهد الوطني لحقوق الإنسان في الأردن (المركز الوطني لحقوق الإنسان) وعدد آخر من أصحاب المصلحة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان بشأن تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل.

٣٧ - ودعت التوصيات، في جملة أمور، إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين هيئات الحكومة والمجتمع المدني، مع مشاركة الشباب والأطفال، بغية النهوض بتنفيذ التزامات حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، وفي سياق الإطار الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، نظمت المفوضية في الدوحة حلقة العمل دون الإقليمية المعنية بتعليم حقوق الإنسان في النظم المدرسية للدول الست في مجلس التعاون الخليجي. وحضر هذه الحلقة ممثلون عن الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وفضلا عن ذلك، شارك مراقب عن اليمن في الحلقة. ودُعي إليها عدد من المنظمات غير الإقليمية الوطنية والإقليمية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. وتمثلت إحدى النتائج الهامة لحلقة العمل في اعتماد عدد من التوصيات بما في ذلك، على صعيد السياسات، إقامة تعاون أوثق في مجال تعليم حقوق الإنسان، وبشكل أكثر تحديدا، تشجيع الهيئات المعنية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على تصديق ودراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية العربية المتعلقة بحقوق الإنسان، ووضع استراتيجيات وخطط وطنية في مجال التثقيف بحقوق الإنسان، وتوسيع أنشطتها فيما يتعلق بوضع أهداف ومبادئ تعليم حقوق الإنسان في الأنظمة التعليمية. ودعت حلقة العمل كذلك إلى زيادة الجهود الرامية إلى إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في المدارس وفي الجامعات، وأن يعتبر التدريب جزءا رئيسيا من استراتيجيات التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٣٩ - والمشروع الإقليمي للتنمية البشرية وحقوق الإنسان هو مشروع مشترك بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم الاتفاق عليه في عام ٢٠٠٢. وتقوم بتنفيذه حاليا المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ويهدف إلى تعزيز الحوار في المنطقة العربية بين الحكومات والمجتمع المدني والباحثين، بهدف تحسين حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية والحق في التنمية. وفي إطار هذا المشروع، نظمت سلسلة من الموائد المستديرة حول مواضيع معينة تتعلق باتفاقيات حقوق الإنسان وأهميتها في الأخذ بنهج في التنمية قائم على حقوق الإنسان لصالح البرلمانين، وكبار المسؤولين الحكوميين على مستوى وضع السياسات، والمربين، والمسؤولين في القطاع الخاص ومكوّن الرأي العام، والصحفيين والمنظمات غير الحكومية. وفيما يلي الموائد المستديرة التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

(أ) حلقة عمل عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عقدت في القاهرة، في يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأتاحت هذه الحلقة إجراء العديد من المناقشات البناءة حول التحديات التي تواجه حرية وسائل الإعلام، وأوجه الغموض الفنية الموجودة في معالجة وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان وبشأن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان وفي تشجيع التنمية البشرية في المنطقة العربية، وكذلك سبل دعم رسالة الأمم المتحدة في وسائل الإعلام العربية؛

(ب) حلقة عمل عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عقدت في المغرب في تموز/يوليه ٢٠٠٣، نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي للتوثيق والمعلومات. وحضر حلقة العمل ممثلون إقليميون من البرنامج الإنمائي - شعبة شمال أفريقيا وما يقرب من ٦٠ ممثلاً عن المنظمات غير الحكومية العربية والناشطين فيها من ١٣ بلدا عربيا؛

(ج) حلقة عمل عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعن العنف ضد المرأة نظمت في بيروت، في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بمشاركة كبيرة من النساء العربيات من المنطقة، ولا سيما من بلدان الخليج؛

(د) حلقة عمل عن دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح في العالم العربي عقدت في الاسكندرية، بمصر، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وشهدت كل من حلقتي العمل المنعقدتين في بيروت والاسكندرية مشاركة من ممثلين من المجتمع المدني والحكومات العربية وكذلك من وكالات الأمم المتحدة. وأتاحت حلقتا العمل هاتان الفرصة لتحليل العوائق التي تعترض سبيل مشاركة المرأة والمجتمع المدني في عملية الإصلاح مشاركة تامة. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت حلقتا العمل على إقامة حوار بناء بين الحكومات ومكونات المجتمع المدني، وعلى تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام. ومكنت حلقتا العمل، بالمثل، من تشجيع دول جامعة الدول العربية والدول في المنطقة على بذل جهودها من أجل تحديث الميثاق العربي واعتماد النص المنقح؛

(هـ) صدرت منشورات للتوزيع ووضع موقع باللغة العربية على الشبكة

(www.arabhumanrights.org).

جيم - آسيا والمحيط الهادئ

٤٠ - عززت المفوضية جهودها نحو تدعيم التعاون الإقليمي لحقوق الإنسان في كل من آسيا والمحيط الهادئ. وتم تنظيم حلقتي عمل سنويتين لإطار التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (يسمى فيما بعد إطار عمل آسيا والمحيط الهادئ) في إسلام آباد في عام ٢٠٠٣، وفي الدوحة في عام ٢٠٠٤. وواصلت حلقتنا العمل هاتان متابعة نهج "بناء اللبنة خطوة خطوة" وذلك باستعراض الإنجازات التي تحققت في ما يتعلق بأركان الأولويات الأربعة التالية، حسبما حددت في حلقة العمل السنوية المنعقدة في طهران عام ١٩٩٨: خطط عمل حقوق الإنسان الوطنية؛ مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ التشقيف في مجال حقوق الإنسان؛ واستراتيجيات لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. ولذلك تعقد في سياق إطار عمل آسيا والمحيط الهادئ مشاورات مستمرة تهدف إلى إمكانية وضع ترتيبات إقليمية لحقوق الإنسان فيما بين الحكومات، بدعم ومشورة من مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومنظمات المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤١ - واضطلع كذلك بالأنشطة التالية فيما بين الدورات: حلقة عمل دون إقليمية للقضاة والمحامين حول إمكانية المقاضاة على أساس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نظمها المفوضية بالتعاون مع لجنة فقهاء القانون الدولية، وبدعم أساسي من رابطة المحامين الدولية (٢٦-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أولانباتار، منغوليا)؛ ودراسة عن التشقيف في مجال حقوق الإنسان على مستوى شعبي وغير رسمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ والاجتماع السنوي الثامن لمنتدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عُقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في كاتماندو بدعم من المفوضية.

٤٢ - واعتمدت حلقة عمل الدوحة السنوية الثانية عشرة لإطار عمل آسيا والمحيط الهادئ خطة عمل لمدة سنتين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، من المقرر أن تنفذ خلال فترة السنتين القادمة، رهنا بتوفير الموارد لصندوق التبرعات للتعاون الفني في ميدان حقوق الإنسان. وتمثل أهداف برنامج عمل الدوحة الرئيسية، في إطار كل ركن من أركان الأولوية الأربعة المذكورة أعلاه، فيما يلي:

(أ) تجميع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في المنطقة واستحداث أدوات

لتطوير خطط العمل الوطنية؛

- (ب) تعزيز القدرات الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بالتركيز على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظم المدرسية؛
- (ج) دعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى تقوية دور مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ؛
- (د) تعزيز القدرات الوطنية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

٤٣ - وفي النتائج التي توصلت إليها حلقة عمل الدوحة السنوية، أكد المشاركون مجددا التزامهم بتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي لتعزيز الاحترام الشامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والالتزام بها، اتساقا مع الالتزامات الدولية. علاوة على ذلك، واستجابة للحاجة إلى تعديل النمط الجاري لحلقات العمل السنوية المرتبطة بالأركان الأربعة، لم تعترف الحكومات في حلقة العمل بالإنجازات التي تحققت حتى الآن من خلال إطار عمل آسيا والمحيط الهادئ فحسب، بل ورحبت أيضا بإمكانية إدراج تركيز مواضيعي في حلقات العمل السنوية القادمة، على أن يحدد موضوع هذا التركيز من قبل الدول الأعضاء.

٤٤ - ويكمل هذه الجهود الحكومية الدولية عمل الممثل الإقليمي للمفوضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومقره في بانكوك. ويسعى الممثل الإقليمي لتعزيز الإجراءات الحكومية ومساعدة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على القيام بأعمال لمساعدة الحكومات في حماية حقوق الإنسان على نحو أفضل. ويهدف المشروع الذي يعمل في إطاره المكتب الإقليمي إلى: تشجيع تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لنهج في التنمية قائم على حقوق الإنسان؛ والمساعدة في إقامة أو تعزيز نظم حماية حقوق الإنسان الوطنية؛ ومساعدة نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات للحماية أكثر فعالية؛ وتحسين الأثر التنسيقي لعمل المفوضية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول المواضيع ذات الأولوية وتعميق المنظور الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما تضطلع به المفوضية من أعمال بصدد هذه المواضيع على الصعيد العالمي؛ وإقامة علاقات تعاونية أوثق مع الحكومات في المنطقة.

٤٥ - وتتمثل إحدى الوظائف الهامة للممثل الإقليمي في تيسير تبادل المعلومات والخبرات من المنطقة. فقد عقد المنتدى الفصلي للأخصائيين المعني بحقوق الإنسان في التنمية في عام ٢٠٠٤، وبحث مواضيع مثل الدروس المستفادة من خبرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلقة بالنهج القائم على الحقوق، ووصول البرنامج الإنمائي في مجال الحقوق إلى مشاريع إقامة العدل والحق في التعليم. وعقدت رعاية المنتدى الإقليمي، أول منتدى وطني في الصين، في آذار/مارس ٢٠٠٤، بعنوان "نهج التنمية القائم على الحقوق".

٤٦ - ويُعتبر تيسير تبادل المعلومات العملية ووظيفة أساسية من وظائف مكتب الممثل الإقليمي. وفي هذا الصدد، بدأ المكتب مشروعاً صغيراً ("نهج للتنمية قائم على حقوق الإنسان - الدروس المستفادة") يهدف إلى الاستفادة من الدروس المستمدة من برامج التنمية في المنطقة التي سعت إلى تنفيذ نهج لحقوق الإنسان. ويتوقع أن يختتم مشروع الدروس المستفادة في مستهل عام ٢٠٠٥. وثمة أداة ثانية لتيسير تبادل المعلومات في هذا المجال، هي قاعدة بيانات النهج القائم على الحقوق، التي تتيح مجموعة كبيرة من الوثائق المتعلقة بنهج التنمية القائم على حقوق الإنسان. ويمكن الاطلاع على قاعدة بيانات النهج القائم على حقوق الإنسان على الموقع www.un.or.th/ohchr/database/RBAUserSearch.asp. ويتولى مكتب الممثل الإقليمي أيضاً تحديث ونشر طائفة من مصادر المعلومات بانتظام (متاحة على الموقع www.un.or.th/ohchr)، بما في ذلك الأنباء الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة، والنقاط الرئيسية في اجتماعات ومؤتمرات حقوق الإنسان الدولية، والمعلومات المتعلقة بالتصديقات والتحفظات على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية؛ وإبلاغ الدول عن تنفيذها للمعاهدات، والزيارات التي قام بها إلى بلدان المنطقة الخبراء الموضوعيون والقطريون في اللجنة منذ عام ١٩٩٣. وأخيراً يوفر الممثل الإقليمي أيضاً طائفة من مواد التدريب المتعلقة بمختلف مواضيع حقوق الإنسان.

٤٧ - ويعد التدريب مجالاً آخر من المجالات الرئيسية التي يركز عليها عمل الممثل الإقليمي. فقد ساعد مكتب الممثل الإقليمي عدداً من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في وضع تقييمات قطرية موحدة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما ساهم في توفير خبراء في الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في عمليات التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حلقات العمل العالمية، وتقديم تدريب أكثر تركيزاً عن حقوق الإنسان إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، بما في ذلك في فييت نام وإندونيسيا وسوفا. وإضافة إلى ذلك، يعمل الممثل الإقليمي مع شتى الشعب والوحدات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل زيادة تفهم حقوق الإنسان والوعي بها من خلال دورات تدريبية قصيرة ومنتظمة عن النهج القائم على الحقوق.

٤٨ - ويسهم الممثل الإقليمي على نحو نشط في التعريف بآراء المجتمع المدني في المنطقة. ذلك أن شبكات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان نشطة في بعض المجالات، وقد ازدادت قوة، ولا سيما منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، غير أنها لا تزال ضعيفة بدرجة بالغة في أماكن أخرى. وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للهجوم في معظم المناطق دون الإقليمية. لذلك عمل الممثل الإقليمي على جمع ممثلي المجتمع المدني على

أساس دون إقليمي، بعقد مشاورات سنوية، كانت تقعد سابقا في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وأصبحت تعقد مؤخرا، في عام ٢٠٠٤، في منطقة المحيط الهادئ.

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، يساعد الممثل الإقليمي في تجميع أعضاء المجتمع المدني، مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الحكومية ووكالات التعاون لأغراض التنمية، حول قضايا معينة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٤، عقد الممثل الإقليمي والوكالات والمنظمات الشريكة اجتماع خبراء حول فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويشكل اجتماع الخبراء هذا جزءا من مشروع أوسع لوضع توصيات تتعلق بإدماج حقوق الإنسان في أنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في آسيا والمحيط الهادئ. ويقوم المكتب الإقليمي باستكشاف أفضل السبل لدعم أنشطة المتابعة على الصعيد الوطني مع الشركاء المحتملين.

٥٠ - وثمة مبادرة أخرى معنية بمسألة محددة هي الحوار الإقليمي لحقوق الإسكان نظمتهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتعاون الممثل الإقليمي بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم الحوار، الذي جمع العناصر الفاعلة من القاعدة الشعبية والمنافحين عن حقوق الإسكان لدراسة فائدة النهج القائم على الحقوق بالنسبة لقضايا الإسكان. وقدمت نتائج الحوار إلى اللجنة الفرعية المعنية بالحد من الفقر التابعة للجنة، وتجري دراسة المزيد من إجراءات المتابعة.

٥١ - ويواصل الممثل الإقليمي دعمه لإجراء مزيد من المشاورات بين الخبراء والمجتمع المدني بشأن بعض الحقوق المحددة التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتم التوصل إلى اتفاق للتعاون في المستقبل العاجل بشأن القضايا المتعلقة بحقوق المسنين.

٥٢ - وفي تحديد احتياجات المنطقة والموارد المتاحة لتلبيتها، تبقى المفوضية أولوياتها قيد الاستعراض المستمر من أجل ضمان قابلية الاستجابة للاحتياجات الناشئة. ومن بين هذه المناطق منطقة المحيط الهادئ التي يعرب ممثلوها في المنتديات الدولية والإقليمية عن الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بها، بما في ذلك فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وقد برزت بلدان منطقة المحيط الهادئ مؤخرا باعتبارها إحدى المناطق الهامة التي تحتاج إلى دعم المفوضية.

٥٣ - واستجابة لتوصية صادرة عن حلقة العمل السنوية في الدوحة، شرعت المفوضية في النظر في إمكانية إقامة وجود لها في منطقة المحيط الهادئ. وأوفدت المفوضية لهذا الغرض بعثة إلى منطقة المحيط الهادئ لتقييم الاحتياجات (١٢ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) من أجل القيام في جملة أمور بما يلي:

(أ) تقييم الحاجة إلى مشاركة المفوضية في عمل فريق الأمم المتحدة القطري، ومقره في فيجي، عن طريق مناقشة سبل ووسائل التعاون فيما يتعلق بدعم البرامج القائمة بحقوق الإنسان وإدماج حقوق الإنسان في صلب عمل الفريق القطري؛

(ب) وإجراء مشاورات مع الحكومات المعنية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (أستراليا، وفيجي، ونيوزيلندا)، ومحفل آسيا والمحيط الهادئ، والوكالات المانحة (الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية)، والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني، وذلك قصد تحديد وتقييم المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ.

٥٤ - واشتركت المفوضية أيضاً، بواسطة الممثل الإقليمي، في تنظيم مشاورات منطقة المحيط الهادئ لحقوق الإنسان (١-٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) بالتعاون مع محفل آسيا والمحيط الهادئ، ولجنة فيجي لحقوق الإنسان، وأمانة الكومنولث، وبدعم مالي من الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية. وأقر المشاركون في هذه المشاورات، في جملة أمور، بأهمية تطبيق الحد الأدنى الأساسي لقواعد ومعايير حقوق الإنسان، ودعوا الجهات المانحة والوكالات الإقليمية والدولية إلى مساعدة الدول الجزرية في المحيط الهادئ على تطبيق هذه المعايير عن طريق اتخاذ طائفة من المبادرات، من قبيل إمكان تعيين مستشار لشؤون حقوق الإنسان تابع للمفوضية في الفريق القطري للأمم المتحدة في فيجي من أجل تحديد الاحتياجات في مجال التعاون التقني في منطقة المحيط الهادئ، والعمل مع جميع شركاء حقوق الإنسان ذوي الصلة.

٥٥ - وتعتبر المؤسسات المتخصصة الوطنية آليات مفيدة بوجه خاص في مجال حماية حقوق الإنسان. وتساهم المفوضية بنشاط في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة، عن طريق إسداء المشورة التقنية والقانونية وتقديم الدعم السياسي على نحو مباشر، وكذلك التعاون مع أطراف فاعلة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف ناشطة في هذا الميدان. وتلقى الأنشطة المتخصصة المضطلع بها في مجال بناء القدرات دعماً قوياً، بما في ذلك من خلال محفل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، وهو منظمة دعم للأقران تتألف من المؤسسات الوطنية. والمفوضية هي جهة راعية مؤسسة لمحفل آسيا والمحيط الهادئ.

دال - أوروبا

٥٦ - زادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تكتيف تعاونها في أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز مع المنظمات الإقليمية، بما فيها مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ومع منظمات وشبكات المجتمع المدني الإقليمية، مثل اتحاد

هلسنكي الدولي. وتعكس أنشطة المفوضية في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز الملامح الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي أبرزت في إعلان وبرنامج عمل فيينا، والتي تشمل دعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة، والمؤسسات الوطنية، وخطط العمل الوطنية، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وواصلت المفوضية تدعيم النهج دون الإقليمية بوضع برامج خاصة بآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا، وبالاضطلاع بأنشطة للتخطيط من أجل القوقاز. وتوجز النهج دون الإقليمية أنشطة البلدان المعنية على الصعيد الوطني. ويتوخى النهج تكملة عمل وكالات الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وغير ذلك من الهيئات الفاعلة الدولية، ويركز على الثغرات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان التي لا تشملها الولايات المنوطة بهذه الهيئات. وتتمثل أنشطة المفوضية أساساً في إسداء المشورة بشأن إدخال المنظمات الدولية أو الإقليمية لحقوق الإنسان في صلب النهج الاستراتيجية المشتركة التي تتبعها.

٥٧ - وظلت المفوضية ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على اتصال منتظم ورفيع المستوى فيما بينها. فقد خاطب السيد كريستيان ستروغال، مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين والستين المعقودتين في جنيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، خاطب المفوض السامي المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، شارك المفوض السامي في الاجتماع الوزاري العاشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في بورتو بالبرتغال، حيث أبرز مجالات التعاون، بما فيها حقوق الإنسان والإرهاب؛ وبرامج المساعدة التقنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز؛ والتدريب في مجال حقوق الإنسان في سائر أرجاء المنطقة؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم.

٥٨ - وترتبط المفوضية بترتيبات تمويل عديدة مع المفوضية الأوروبية تهدف إلى دعم مواقع وجودها في الميدان ومشاريعها للتعاون التقني، مثل مشروع لدعم الترتيبات القضائية الانتقالية التي تراعي الحقوق في البلدان التي انتهت فيها الصراعات والأزمات، بدأ تنفيذه في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٥٩ - وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعوة للمشاركة في المناقشات التي بدأت في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام ٢٠٠٣ وأدت إلى وضع سياسة بشأن

الاتجار غير المشروع، اعتمدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وأيدها الناتو ورؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة إسطنبول.

٦٠ - ويتواصل عقد مشاورات على مستوى العمل بشأن قضايا حقوق الإنسان بين المفوضية والهيئتين الإقليميتين، سواء في مقر كل منها أو على الصعيد الميداني. وتعمل المفوضية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وغيرهما من المنظمات في فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية وفرقة العمل المعنية بالاتجار غير المشروع التابعتين لميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وتشمل الأهداف المتوخاة من التعاون اتباع نهج إقليمي مشترك وتعزيز الأطر القانونية لمنع الاتجار غير المشروع وتوفير الحماية للضحايا. واشترك كل من المفوضية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في إصدار تقرير مستكمل عن الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا، تم إعداده في إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ويعرض التقرير الوضع الراهن للاتجار بالبشر وأوجه التصدي له في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٦١ - وتواصل المفوضية تنسيق أنشطتها القطرية وتنفيذها بالتشاور مع بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمراكز الإعلامية التابعة لمجلس أوروبا في الميدان. وتواصل، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إدارة مكتب لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، يشكل جزءا من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

٦٢ - وشرعت المفوضية في منطقة آسيا الوسطى دون الإقليمية في تنفيذ المشروع الإقليمي لآسيا الوسطى الذي مدته أربع سنوات والذي يشمل أوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة فهم عامة الناس لحقوق الإنسان، فيشجع بذلك احترام الحريات الأساسية، وإرساء مجتمعات تقوم على المبادئ الديمقراطية، وتقوية القدرات الوطنية على التحقيق في مجال حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أوفد مستشار المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى إلى المنطقة. ويعمل المستشار، بصفته خبيرا يستفيد من آرائه الحكومات، وواضع السياسات، والباحثون، والمجتمع المدني، وآخرون من أجل وضع سياسات حقوق الإنسان، بتعاون وثيق مع مكاتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البلدان، ويشارك على نحو نشط في المؤتمرات والاجتماعات رفيعة المستوى التي تعقدها هذه المنظمة.

٦٣ - ويعتبر كل من مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكا إقليميا رئيسيا في متابعة نتائج المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما

يتصل بذلك من تعصب. وقد نظمت المفوضية حلقتين دراسيتين للخبراء من أجل دراسة طرائق تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان: استضافت إحداها حكومة الجمهورية التشيكية عن أوروبا الشرقية (انظر E/CN.4/2004/17/Add.1) في براغ من ٢٤ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، واستضافت الحلقة الأخرى حكومة بلجيكا عن أوروبا الغربية (انظر E/CN.4/2004/17/Add.2) في بروكسل من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٦٤ - وقدم ممثل عن المفوضية، خلال المؤتمر المعني بمعاداة السامية الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في برلين (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، عرضاً عن ما يؤديه كل من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ووحدة مناهضة التمييز التابعة للمفوضية من دور في مجال رصد المعاداة للسامية. وفي أعقاب المؤتمر، بدأت عملية من المشاورات مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل استكشاف سبل التعاون مستقبلاً ومناقشة موضوع ترشيد طلبات تقديم التقارير المقدمة إلى الدول. وشاركت المفوضية كذلك في الاجتماع الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بشأن العلاقة بين العنصرية، والدعاية المتسمة بكراهية الأجانب والمعاداة للسامية على شبكة الإنترنت، والجرائم المرتكبة بدافع الكراهية.

٦٥ - وتواصل المفوضية إجراء اتصالات وثيقة مع المنظمات الإقليمية في أوروبا بشأن مسألة احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، وذلك متابعة للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الخامس رفيع المستوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وشاركت المفوضية في اجتماع عقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٤، واشترك في استضافته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتناول موضوع تحسين التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والمنظمات الإقليمية. وفي شهر مارس أيضاً، شاركت المفوضية في كوبنهاغن في حلقة عمل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان عن حماية حقوق الإنسان في خضم مكافحة الإرهاب. وتتولى المفوضية بالاشتراك مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إعداد مواد إعلامية عن العلاقة بين حقوق الإنسان والإرهاب من أجل استخدامها في البرامج التدريبية.

٦٦ - وبناء على طلب من أمين المظالم لأوزبكستان ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شاركت المفوضية في اجتماع مائدة مستديرة لأمناء مظالم آسيا الوسطى، عقد في باكو في

٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتم النظر في حلقة العمل في السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية في آسيا الوسطى، وتعزيز التزام هذه الجهات بالامتثال للمعايير الدولية المتعلقة بالمؤسسات الوطنية.

٦٧ - وفي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، شاركت المفوضية في أعمال فريق عامل تابع لمجلس أوروبا مخصص لتبادل الأفكار بشأن المهاجرين غير الشرعيين، جرت في ستراسبورغ بفرنسا. وكان هذا الفريق العامل المخصص للمهاجرين غير الشرعيين قد أنشأته أمانة مجلس أوروبا للمساعدة في إعداد تقرير أو دراسة للجنة الأوروبية المعنية بالهجرة عن حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين والنهوض بها. وناقش الفريق العامل العقبات الملموسة التي يبدو أن المهاجرين يواجهونها في مجالات عدة منها الصحة، والعمالة، والسكن، والتعليم، والإقامة، والمساعدة القضائية. وركزت المناقشة على الوضع في دول مختلفة من أعضاء مجلس أوروبا.

٦٨ - وتدعم المفوضية الشبكة الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الأوروبية، وذلك بتوفير المعلومات، وإتاحة المستندات بصورة منتظمة، وتيسير عقد الاجتماعات خلال دورات لجنة حقوق الإنسان.

هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦٩ - عقب إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء، والمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، والخبراء في مجال حقوق الإنسان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظمت المفوضية في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ حلقة عمل إقليمية في كيتو، اعتمد فيها إطار كيتو للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ومثل المشاركون في حلقة العمل الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكات المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية. وقد اتخذ إطار كيتو أساسا للاستراتيجية الإقليمية للمفوضية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٠ - ويتمثل الهدف الطويل الأجل لإطار كيتو في تقوية القدرات الوطنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال ما يلي: (أ) وضع خطط عمل وطنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛ (ب) والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ (ج) وإقامة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان أو تقويتها؛ (د) ومحصلة استراتيجيات تنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (هـ) والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة والطفل والفئات الضعيفة.

٧١ - وقررت المفوضية، واطعة في اعتبارها الشواغل الرئيسية التي تؤثر في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إدماج حقوق الإنسان في صلب اهتمامات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وإعطاء الأولوية للأنشطة الجارية على الصعيد الوطني من خلال الاضطلاع بأنشطة بالاشتراك مع تلك الأفرقة. وتمثلت الأولوية الثانية في وضع استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية للتصدي للشواغل المشتركة المتصلة بإقامة العدل، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية الفئات الضعيفة.

٧٢ - وفي عام ٢٠٠٣، تمثلت الاستراتيجية الرئيسية التي اتبعتها المفوضية في أنشطتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ الإجراء ٢ من برنامج الأمين العام للإصلاح. ويدعو الإجراء ٢ إلى أن تعمل المفوضية مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة على تعزيز نظم الحماية الوطنية. ويعتبر اعتماد إطار كيتو في عام ١٩٩٩ الخطوة الملموسة الأولى على طريق وضع استراتيجية للمفوضية خاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان تم اتخاذ خطوتين أخريين منذ ذلك الحين: إبرام اتفاق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لإقامة مكتب الممثل الإقليمي للمفوضية؛ وإجراء مجموعة من المشاورات مع شركاء الأمم المتحدة، والمؤسسات الإقليمية، والشبكات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية، من أجل التصدي لشواغل حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي وتحديد الأولويات المشتركة.

٧٣ - واعتمدت المفوضية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مشروعاً إقليمياً للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتخذ إطار كيتو مرجعاً له. وتم تمديد هذا المشروع حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي إطار هذا المشروع الإقليمي، تم الاضطلاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالأنشطة التالية:

(أ) في آذار/مارس ٢٠٠٣، أجريت مشاورات مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين والإقليميين في بربادوس، باعتبار ذلك خطوة نحو اتباع نهج خاص بالجزء الناطق بالانكليزية من منطقة البحر الكاريبي. وشارك في هذه المشاورات ما يقرب من ٣٠ ممثلاً عن وكالات الأمم المتحدة، ووكالات التعاون الدولي، ومنظمات المجتمع المدني؛

(ب) وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أنجز معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بالتعاون مع المفوضية، دراسة عن أحوال السجينات في بلدان أمريكا الوسطى؛

(ج) وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، عقدت في مونتيفيديو حلقة عمل إقليمية بشأن وضع استراتيجيات من أجل اعتماد وتنفيذ سياسات الإجراءات التصحيحية لفائدة المنحدرين من أصول أفريقية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وشارك في هذه الحلقة ما يقرب من ٦٥

شخصاً مثلوا الحكومات، ورابطات المؤسسات الوطنية، والوكالات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية؛

(د) وفي أيار/مايو ٢٠٠٣ ونيسان/أبريل ٢٠٠٤، قدمت منح لمعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل دعم وجود كرسي لحقوق الإنسان تابع للمفوضية في الدورة التدريبية السنوية للمعهد المذكور. ويكمن الهدف من هذه المنح في تيسير نشر المعلومات عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وآليات لجنة حقوق الإنسان وعمل المفوضية والدراية بها؛

(هـ) وعقدت حلقة عمل في تيغوسيغالبا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن التزامات الإبلاغ التي تقع على عاتق البلدان الناطقة بالأسبانية في أمريكا اللاتينية وعلى غينيا الاستوائية. وشارك في حلقة العمل هذه، إضافة إلى ٢٠ ممثلاً عن الحكومات، سبعة أفرقة قطرية للأمم المتحدة، وأربع عشرة مؤسسة وطنية، وثلاث منظمات غير حكومية؛

(و) وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عقدت في سانتياغو عاصمة شيلي حلقة عمل عن حقوق الإنسان لموظفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في شيلي. وشارك فيها ٣٥ شخصاً تقريباً؛

(ز) وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، نظمت المفوضية في كوستاريكا، بالتنسيق مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، حلقة عمل عن أحوال السجينات في بلدان أمريكا الوسطى. وشارك فيها ممثلون عن الحكومات، والمؤسسات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية ينتمون إلى سبعة من بلدان المنطقة دون الإقليمية. واعتمد المشاركون إعلاناً وخطة عمل للمتابعة.

٧٤ - وعينت المفوضة السامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ممثلاً إقليمياً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مقره في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو. وواصل الممثل الإقليمي منذئذ مهمة تيسير تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان داخل اللجنة الاقتصادية وعدة أفرقة قطرية للأمم المتحدة في المنطقة. وواصل أيضاً تقوية أواصر التعاون مع المؤسسات الإقليمية، بما فيها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومعهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية، وهيئات أخرى. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، تم تعزيز مكتب الممثل الإقليمي بتعيين مؤقت لموظف فني من المفوضية.

٧٥ - ويقدم الممثل الإقليمي الخدمات الاستشارية بصفة دائمة بشأن حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها بناء على طلب من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي. وفي هذا الصدد، أنشأ مكتب الممثل الإقليمي شبكة إلكترونية للمعلومات الموجهة إلى موظفي اللجنة الاقتصادية والفريق القطري فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بحقوق الإنسان. وتستخدم هذه الشبكة في مهام عدة، منها القيام بانتظام بنشر التوصيات المعتمدة من الهيئات المنشأة بمعاهدات، والآليات الخارجة عن نطاق الاتفاقيات والمتعلقة ببلدان المنطقة.

٧٦ - وتواصل المفوضية تعزيز تعاونها مع منظمة الدول الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان باعتبارهما نظيرين رئيسيين لها في منظومة البلدان الأمريكية، وذلك في أعقاب بعثة المفوضية الموفدة إلى أمانة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وإلى منظمة الدول الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وعلاوة على مشاركة الممثل الإقليمي للمفوضية في الاجتماعات الكبرى لمنظمة البلدان الأمريكية خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، تم تشجيع عمليات تبادل الموظفين لمدة قصيرة بين المفوضية ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ونظمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ زيارة قام بها ممثلو تلك اللجنة إلى مقر المفوضية في جنيف، استهدفت تحسين مستوى معرفة موظفي المفوضية بمنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٧٧ - وتدعم المفوضية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأمريكيتين وتعزيزها. وتدعم كذلك الاجتماعات السنوية لهذه الشبكة وكذلك حلقات دراسية بشأن قضايا معينة مثل حقوق الشعوب الأصلية، وحقوق الأشخاص المعوقين، ومنع التعذيب. وتتيح اجتماعات من هذا القبيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، وتسهم في تعزيز التعاون فيما بينها. وشارك الممثل الإقليمي في الجمعية العامة للشبكة التي عقدت في بوينس آيرس في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. كما شارك في المؤتمر السنوي للاتحاد الإيبيري الأمريكي لأمناء المظالم الذي عقد في كيتو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ودعمت المفوضية أيضا مشاركة خير في مجال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي لرابطة أمناء المظالم لمنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو ٢٠٠٤.

رابعاً - الخلاصة

٧٨ - ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيلاء اهتمام خاص لتطوير أو تقوية الترتيبات الإقليمية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وستعمل على النحو المبين في هذا التقرير على ضمان أن تستهدف جميع أنشطتها واستراتيجياتها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان. وستواصل المفوضية تقديم تقارير عن نتائج الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، استجابة منها للقرارات والتوجيهات الصادرة من الجمعية العامة في هذا الشأن من توجيهاً إليها.